

الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي

حول

36



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار و سياسات مواجهتها

من إعداد الباحث

اللقب و الإسم : ناصر مراد

الرتبة : أستاذ محاضر

المؤهل العلمي : دكتوراه دولة

مكان العمل : كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير . جامعة البليدة

العنوان البريدي : 07 شارع دبيح شريف القصبة . الجزائر

العنوان الإلكتروني : nacermourad@yahoo.fr

رقم الهاتف : 0774165679

رقم الفاكس : 025433629

الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار و سياسات مواجهتها

الملخص :

يعاني الإقتصاد العالمي من أزمة مالية خطيرة ، بدأت سنة 2007 بسوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية ، ثم تحولت سنة 2008 إلى أزمة مالية عالمية ، و ساهمت العولمة في سرعة إنتقالها إلى باقي أرجاء العالم من خلال ثورة الإتصالات و إنفتاح دول العالم على بعضها و التحرير الإقتصادي. تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الأزمة المالية العالمية من خلال إبراز أسباب حدوثها و معرفة مختلف آثارها على النظام الإقتصادي العالمي ، و في الأخير تحديد التدابير و المبادرات المطروحة لمواجهة الإنعكاسات الناجمة عن هذه الأزمة .

المقدمة

في 15 سبتمبر 2008 شهد الإقتصاد الأمريكي أزمة مالية حادة ، وكان لهذه الأزمة عدة تداعيات على باقي دول العالم ، و ذلك بفضل العولمة و لكون الدولار الأمريكي هو العملة المرجعية لنظام بريتون و ودز ، و كذا لوزن الإقتصاد الأمريكي الذي يمثل 5/1 إجمالي الناتج المحلي العالمي ، فضلا عن كونه أكبر مستورد و ثاني مصدر بعد الإتحاد الأوروبي .

في هذا السياق نتساءل على أسباب ظهور الأزمة المالية العالمية ، و ما هي السياسات الكفيلة لمواجهتها ؟

و لمعالجة الإشكالية السابقة سنستعرض العناصر التالية :

- مفهوم و خصائص الأزمة المالية
- أسباب الأزمة المالية العالمية
- آثار الأزمة المالية العالمية
- مواجهة الأزمة المالية العالمية

أولا : مفهوم و خصائص الأزمة المالية

ظهر مصطلح الأزمة في علم الطب الإغريقي حيث أستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهم في تطور المرض يتوقف عليها شفاء المريض أو هلاكه ، و في القرن السابع عشر أستخدم مصطلح الأزمة للدلالة على إرتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة و الكنيسة ، و في القرن التاسع عشر أستخدم للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة في تطور العلاقات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية ، و في القرن العشرين أصبحت الأزمة تعبر عن حدوث خلل خطير و مفاجئ في العلاقة بين العرض و الطلب . و تختلف المشكلة عن الأزمة، بحيث أن المشكلة عبارة عن حدث يأتي بشكل تدريجي من مصادر متنوعة و إشارات تحذير مختلفة مما يتطلب حلها مثل مشكلة البطالة . أما الأزمة فهي حدث مفاجئ يظهر بشكل تتلاحق فيه الأحداث لتزيد من درجة المجهول ، و تجعل متخذي القرارات في حيرة بالغة من أي قرار يتخذونه . و نشير أنه توجد علاقة بين المشكلة و الأزمة بحيث أن المشكلة قد تكون سبب الأزمة التي تمت، و لكنها ليست الأزمة في حد ذاتها (1) .

و تعرف الأزمة المالية بأنها مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية ، و ينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها . و يصاحبها تطور سريع في الأحداث ، ينجم عنه عدم إستقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة ، و يدفع سلطة إتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدتها ، و إعادة التوازن لهذا النظام (2) .

و من خصائص الأزمة المالية ما يلي : (3)

– المفاجأة العنيفة عند إنفجارها و إستقطابها لكل الإهتمام من جانب جميع الأفراد و المؤسسات المتصلة بها .

– التعقيد و التشابك و التداخل و التعدد في عناصرها و عواملها و أسبابها و قوى المصالح المتعلقة بها .

– وجود نوع من الضبابية يمنع الرؤية بشكل واضح و هو ما يتمثل في نقص المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار ، و بالتالي عدم قدرته على تحديد أي الإتجاهات يجب أن يسلك .

– سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة .

توجد عدة مؤشرات لحدوث أزمة مالية و التي تتصل بالسياسات الإقتصادية الكلية ، و كذلك بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية و النقدية ، و يترتب عنها عدم الثقة لدى المستثمرين في الدولة على تحقيق طموحاتهم الإستثمارية ، و ندرج هذه المؤشرات فيما يلي : (4)

– الإرتفاع في معدل البطالة و معدلات التضخم و المستوى العام للأسعار.

– إرتفاع معدلات الفائدة على الودائع و القروض المحلية .

– إرتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية .

– إنخفاض قيمة الإحتياطي النقدي من العملات الحرة .

– إنخفاض نسبة النمو الإقتصادي ، بتراجع الناتج المحلي الإجمالي .

– إرتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

– غلبة الأصول المالية عالية المخاطر كالأصول العقارية على أسواق الإئتمان .

– تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال و قطاعات البنوك .

– غياب الشفافية و الإفصاح اللتان يستلزمهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية ، مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعدهم على تقييم أصول هذه المؤسسات بصورتها الحقيقية .

– سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق على الأسواق المالية ، و ما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق .

ثانيا : أسباب الأزمة المالية العالمية

إن جوهر الأزمة المالية العالمية يرجع إلى عملية شراء الأسر الأمريكية للمنازل عوض إستئجارها ، و قد حملت القيادة السياسية الأمريكية شعارا بتوفير منزل لكل مواطن ، مما شجع إنتشار المكاتب العقارية و البنوك الإستثمارية في المجال العقاري . و نظرا لأن أسعار العقارات في إرتفاع مستمر مما دفع بالأسر الأمريكية إلى تملك هذه المنازل و رهنها في مقابل الحصول على قروض من البنوك لإنفاقها على شراء منازل أو على الإستهلاك الترفي . و لقد شجع الإزدهار الكبير الذي عرفته سوق العقارات الأمريكية في الفترة 2001- 2006 البنوك على منح القروض العقارية إذ بلغت 700 مليار دولار(5) . إلا أن عقد القرض يتضمن شروطا مجحفة أهمها ما يلي : (6)

- أن أسعار الفائدة متغيرة و ليست ثابتة ، و تكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن .

- أن أسعار فائدة القرض العقاري ترتفع بصفة تلقائية ، كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة .

- أنه إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط من القرض يحل أجله ، فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات .

- أن المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد فوائد القرض . و هذا يعني أن المدفوعات لم تكن تذهب إلى ملكية أي جزء من العقار ، إلا بعد مرور ثلاث سنوات .

وبسبب زيادة الطلب على القروض إرتفعت أسعار الفائدة ، مما أدى إلى زيادة قيمة الأقساط الشهرية ، و أصبح المقترض عاجزا عن الوفاء ، و لاسترجاع البنك لأمواله يتم حجز المنزل ، و مع تكرار ذلك مع العديد من المقترضين إنهارت أسعار العقارات و بالتالي عجزت البنوك عن تحصيل مستحقاتها و توالت حالات الإفلاس مما أدى إلى إندلاع الأزمة المالية .

في منتصف شهر سبتمبر 2008 أعلن بنك ليمان براذرز و هو رابع أكبر بنك إستثماري أمريكي عن إفلاسه بعدما شهد خسائر مالية ضخمة بلغت 4 مليار دولار أمريكي (7) ، و قد أصيبت المؤسسات المالية الأمريكية و العالمية بصدمة عنيفة أعقبها تراجع كبير في مؤشرات البورصات الكبرى كما إنخفض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسة الأخرى . و قد جاءت الأزمة العالمية في ظل الإنفتاح الإقتصادي الواسع و عولمة المعاملات المالية و الإقتصادية ، مما أدى إلى سرعة إنتقال عدوى الأزمات إلى باقي أنحاء العالم و فقدان الثقة في الإقتصاد الذي يعاني من الأزمة المالية .

ترجع أسباب الأزمة إلى ذلك الحجم الكبير من الأموال الضخمة التي تم ضخها في القطاع العقاري ، حيث تم تقديم قروض عديدة للأمريكيين دون القيام بدراسات جدوى دقيقة عن قدراتهم المالية على سداد أقساط هذه القروض . بالإضافة إلى ذلك إستعملت البنوك المقرضة أدوات مالية غير مضمونة ، فالقروض العقارية بفوائد متدنية أوجدت سوقا نشيطة للعقارات و زادت في طلبها مما رفع قيمة العقارات و حولها إلى أصول مرهونة قابلة لإضافة ديون أخرى بهدف تحقيق رفاهية الأسر المالكة للعقارات ، و مع توسع الإقراض العقاري لجأت البنوك إلى إصدار سندات في مقابل قروضها العقارية و بيع هذه السندات إلى مستثمرين عالميين مقابل فوائد ، و قام هؤلاء المستثمرين ببيع هذه السندات مرة أخرى أو رهنها لدى صناديق إستثمار أو تحولت لشراء مزيد من السندات العقارية ، بينما هذه السندات هي ناتجة من قروض عقارية ،أي إستخدام أداة جديدة و هي التوريق (8) .

بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك منحت عملائها قروضا بحيث تنحصر عملية السداد في السنوات الثلاث الاولى على تسديد الفوائد المستحقة فقط على القرض ، و مع إرتفاع معدلات الفائدة عجز معظم المقترضين عن سداد أصل القرض ، مما أدى إلى تحول السندات إلى عبء و أصبحت سندات رديئة تسببت بانهيار البنوك المقرضة .

بالإضافة إلى ذلك ، من أسباب الأزمة تحول طبيعة الإقتصاد العالمي إلى إقتصاد رمزي يقوم على المضاربة في الأصول المالية بحيث يقدر حجم الإقتصاد الرمزي بما يزيد على أربعين مرة حجم الإقتصاد الحقيقي (9)، مما أدى إلى إتساع نطاق المضاربين و زيادة حدة الصدمات .

إن الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية العالمية ترجع إلى ممارسات البنوك التي تتسم بعدم الحكمة و الرشادة ، حيث تم التوسع في منح الإئتمان خاصة في القطاع العقاري ، بالإضافة إلى إبتكار أدوات جديدة تتسم بالتعقيد المتزايد لخلق مزيد من فرص الإئتمان ، و ذلك من خلال تحويل البنوك ما تمنحه من إئتمان إلى أسهم تباع في الاسواق و تتابع عمليات البيع و الشراء لإيجاد المزيد من الأسهم و السندات بضمانات الأصل العقاري ، مما أدى إلى تجاوز قيمة الثروة المالية من اسهم و سندات متداولة في السوق لقيمة الأصول العينية التي تضمنها عشرات المرات .

إن السبب الحقيقي للأزمة المالية العالمية يتمثل في ضعف الرقابة و المتابعة و التقييم (10) على المؤسسات المالية ، بحيث غابت الآليات الفعالة للرقابة على المسئولين التنفيذيين الذين يشغلون وظائف الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية ، مما جعلهم يتساهلون في منح قروض إئتمانية بمبالغ كبيرة دون مراعاة المعايير الدولية في الأصول الضامنة لهذه القروض .

بعد عجز قطاع الإسكان عن سداد إلتزاماته الإئتمانية أمتد التعثر من مؤسسة إلى أخرى في قطاع البنوك و شركات التأمين ، كما إنتقل التعثر من سوق مال دولة إلى أسواق مال دول اخرى ، و تحولت الأزمة المالية إلى أزمة إقتصادية نظرا لإرتباط تمويل المؤسسات الإقتصادية بالبنوك التي أفلست ، مما أدى إلى تسريح العديد من العمال و بالتالي تحولت إلى أزمة إجتماعية .

ثالثا : آثار الأزمة المالية العالمية

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي إندلعت في سبتمبر 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية من أخطر الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ أزمة 1929 ، و قد تفوقها في الحجم و في سرعة إنتقالها إلى مختلف دول العالم ، و ذلك بفضل العولمة ، و من خلال الروابط التجارية و الروابط بين الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية و باقي دول العالم . و قد أثرت الأزمة المالية على عدة مجالات تتمثل فيما يلي :

1- **آثار الأزمة على أسواق رأس المال :** إن أول تداعيات الأزمة المالية على البورصة الأمريكية إذ إنخفض مؤشر داوجونز الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى من 9258 نقطة إلى 8579 نقطة أي بمقدار 679 نقطة و بمعدل 7.3 %(11). و قد إنتقلت الأزمة إلى معظم الأسواق المالية ، فبعد هبوط أسهم بورصة وول ستريت إنخفض المؤشر العام في أهم البورصات العالمية ، و لتوضيح حجم الخسائر التي لحقت بالبورصات العالمية و حجم الإنخفاض الذي لحق بالأوراق المالية ، و أهم الأنشطة الإقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالية ندرج الجدول التالي :

جدول رقم 1: معدل الإنخفاض في قيمة الأوراق المالية و أكبر القطاعات المتضررة في أهم الدول(سنة2008)

الدولة	معدل الإنخفاض	اكبر القطاعات المتضررة
الولايات المتحدة	36 %	قطاع البنوك و العقارات و السيارات
اليابان	46 %	قطاع السيارات و الصادرات
ألمانيا	41 %	قطاع البنوك و السيارات ، و الدولة الثانية في العالم التي واجهت ركودا إقتصاديا
بريطانيا	34 %	قطاع البنوك و العقارات ، و أول دولة في العالم تواجه ركودا
كندا	34 %	العقارات و هي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نموا أثناء الأزمة
فرنسا	42 %	قطاع البنوك و السيارات
الصين	50 %	النشاط الصناعي ، و إضطرت الدولة إلى الإعلان عنه بعد تكتم لإنخفاض الصادرات
الهند	50 %	النشاط الصناعي ، رغم أنها إستمرت في تحقيق معدلات نمو و لكن دون 7 %
إيطاليا	49 %	قطاع الطيران
المكسيك	33 %	قطاع البترول
روسيا	66 %	قطاع البترول
أندونيسيا	50 %	قطاع الأخشاب و تراجع معدلات النمو من 10 % إلى 6 %
كوريا الجنوبية	42 %	قطاع التصدير
تركيا	53 %	و هي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
السعودية	40 %	قطاع البترول
جنوب إفريقيا	36 %	و هي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
أستراليا	42 %	قطاع الزراعة
البرازيل	44 %	قطاعات المعادن و الاخشاب و السيارات
الأرجنتين	65 %	بسبب عدم تعافي إقتصادها بصفة كاملة من أزمة 2001

المصدر : إبراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009، ص .75.

2- نقص السيولة النقدية :

لقد قدمت المؤسسات المالية الأمريكية تسهيلات إئتمانية لجميع فئات المجتمع الأمريكي قصد شراء عقارات بالتقسيط و بأسعار فائدة متدنية بمعدل 1 % و بدون ضمانات سوى ملكية العقار . مما أدى إلى إستنزاف خطير للسيولة النقدية و حصرها في الأصول العقارية ضعيفة السيولة ، و بعد إرتفاع سعر الفائدة إلى 5.25 % مما أدى إلى عدم مقدرة الأفراد تسديد أقساط القرض و بالتالي رفع من حدة إسترداد العقار للمؤسسات العقارية ، و ترتب على ذلك إغراق الإقتصاد الأمريكي بعقارات منخفضة القيمة مما نتج عنه إمتصاص للسيولة النقدية بالمؤسسات المالية العالمية ، كما أن فقدان الثقة ما بين المؤسسات المالية في مجال التعاون فيما بينها في منح الإئتمان أدى إلى ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية .

3- الركود الإقتصادي :

أدت الأزمة المالية إلى دخول الإقتصاد العالمي في ركود إقتصادي نتيجة إنخفاض الإستهلاك و تقليص إنفاق الشركات و النشاط الإسكاني ، و إنعكس ذلك على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة ، إذ حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا قياسيا خلال سنة 2008 بلغ 455 مليار دولار و بزيادة قدرها 50 % مقارنة بسنة 2007 . و حقق الميزان التجاري لدول الإتحاد الأوروبي في سنة 2008

عجزا بقيمة 27.2 مليار أورو (ما يعادل 36 مليار دولار) مقارنة ب 16.1 مليار أورو سنة 2007 . و تفاقم العجز التجاري في روسيا إلى 44.8 مليار أورو مقارنة ب 32.9 مليار أورو. فيما بقي العجز ثابتا مع الصين بمقدار 86 مليار أورو ، بينما تراجع في اليابان بشكل طفيف إذ بلغ 19.6 مليار أورو مقارنة ب 20.2 مليار سنة 2007 . (12)

و يؤدي ركود الإقتصاد العالمي إلى إنخفاض الإستثمار و تراجع الإستثمار الأجنبي المباشرخاصة في الدول النامية ، وبالتالي إنخفاض الطلب على الطاقة ، و يؤدي إلى إنهيار أسعار المحروقات مما يؤثر سلبا على الدول التي تصدر البترول ، بحيث تنخفض حصيلة الصادرات ، ما يشكل ضغوطا متزايدة على الموازنات العامة و مستوى الإنفاق و معدلات النمو .

و حسب تقرير البنك الدولي لعام 2008 فإن نمو الناتج المحلي العالمي سيصل 0.9 % سنة 2009 ، و من المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية 4.5 % مقابل 7.9 % سنة 2007 (13) .

4- تفاقم البطالة :

يعتبر إرتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، و قد تأثر سوق العمل بعد الركود الإقتصادي و إنخفاض الطلب و نقص التمويل ، مما دفع بالمؤسسات بتسريح عدد هائل من العمال ، و في دراسة صدرت عن مكتب العمل الدولي فإن عدد الأفراد المعرضين للبطالة على مستوى العالم وصل 210 مليون شخص سنة 2008 بعدما كان 190 مليون شخص سنة 2007 (14) . الأمر الذي دفع برئيس المكتب الدولي للعمل إلى القول (نحن في حاجة إلى عمل سريع و منسق للحكومات لتفادي أزمة إجتماعية يمكن أن تكون قاسية ، مستدامة وعالمية) (15) .

رابعا: مواجهة الأزمة المالية العالمية

لقد ترتب على الأزمة المالية العالمية ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية ، و فقدان الثقة بين المؤسسات المالية ، بالإضافة إلى إنخفاض الطلب العالمي و الركود الإقتصادي . و لمواجهة هذا الوضع إتخذت كبرى البنوك المركزية في دول العالم إجراءات مالية متشابهة تتمثل فيما يلي :

- التوسع في في ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية في الأسواق المالية وصلت على مستوى العالم 4000 مليار دولار حتى ديسمبر 2008 (16) ، قصد دفع البنوك إلى إقراض بعضها و طمأنة المودعين على أموالهم لدى هذه البنوك .

- تخفيضات متتالية لسعر الفائدة على الإقراض قصد تنشيط حركة الإئتمان و الحد من علامات الإقتصاد المتباطئ و منع حدوث كساد . و الجدول التالي يوضح تخفيض أسعار الفائدة في بعض الدول .

جدول رقم 2 : تخفيض أسعار الفائدة ببعض الدول خلال الفترة (من 1 سبتمبر إلى 4 ديسمبر 2008)

الدولة	سعر الفائدة (1سبتمبر)	سعر الفائدة (4 ديسمبر)	نسبة التخفيض
الولايات المتحدة الامريكية	% 2.5	% 1	% 60
دول منطقة اليورو	% 4.5	% 2.5	% 44.44

اليابان	% 0.5	% 0.3	% 40
بريطانيا	% 5	% 2	% 60
الصين	% 7.47	% 5.58	% 25.30
كوريا الجنوبية	% 5.25	% 4	% 23.80
سويسرا	% 2.75	% 1	% 63.63
السويد	% 4.5	% 2	% 55.56
نيوزيلندا	% 8.25	% 5	% 39.39
أستراليا	% 7.25	% 4.25	% 41.38

المصدر : إبراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009، ص 80.

في هذا السياق و لمواجهة الأزمة المالية إعتمدت معظم الدول الصناعية خطط إنقاذ وطنية (17) نلخصها في الجدول التالي :

جدول رقم3 : التدابير المعتمدة و خطط الإنقاذ الوطنية لإحتواء الأزمة المالية في بعض الدول

الدولة	مبلغ الخطة	التدابير المعتمدة
الولايات المتحدة الأمريكية	700 مليار دولار	- تقديم مساعدات للعائلات للتقليل من إرتفاع حالات عدم القدرة على التسديد . -إعتماد سياسة نقدية مرنة بضخ السيولة والتأثيرعلى معدل الفائدة - التدخل من قبل الإحتياطي الفدرالي للقيام بدور مقرض الملاذ الأخير ، و من الخزانة الأمريكية للقيام بدور المشتري الأخير . - تخفيض الضرائب على الشركات و الطبقات المتوسطة ، و ضمان الدولة لودائع زبائن البنوك .
بريطانيا	640 مليار أورو	- صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 47 مليار أورو ، و يمكن للدولة أن تملك إلى غاية 60 % من رأسمال البنك . - ضمان القروض ما بين البنوك ب 321 مليار أورو . - سيولة بمبلغ 256 مليار أورو .
ألمانيا	480 مليار أورو	- صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 80 مليار أورو . - ضمان القروض ما بين البنوك بمبلغ 400 مليار أورو .
فرنسا	360 مليار أورو	- صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 40 مليار أورو . - ضمان القروض ما بين البنوك بمبلغ 320 مليار أورو .
هولندا	200 مليار أورو	- صندوق إعادة رسملة البنوك ب 20 مليار أورو ، و يستخدم المبلغ أيضا لضخ السيولة . - ضمان القروض ما بين البنوك بمبلغ 180 مليار أورو .
إسبانيا	100 مليار أورو	- ضمان القروض ما بين البنوك ب 100 مليار أورو مع عدم وجود لرسملة بنكية
إيطاليا	100 مليار أورو	- تلتزم الحكومة بإنفاق ما هو ضروري لمساعدة بنوكها و ضمان إستقرار النظام المالي .
البرتغال	20 مليار أورو	- ضمان القروض ما بين البنوك ، و يستخدم المبلغ لضخ السيولة

المصدر : قدي عبد المجيد ، الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46 ، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 2009 ، ص ص 15-16 .

و قد ساهمت الإجراءات المتخذة في التغلب على مشكلة نقص السيولة ، بالإضافة إلى منع تداعيات الأزمة المالية المتمثلة في إفلاس الشركات و إنتشار البطالة و حدوث كساد ، لذلك لم تتحول الأزمة المالية إلى كساد كما حدث في أزمة الكساد العظيم لسنة 1929 .

لقد بدأت مواجهة الأزمة المالية بتحركات أحادية للدول الصناعية تفتقر إلى التنسيق المشترك فيما بينها ثم تطور الأمر إلى إدراك أهمية التنسيق المشترك بين هذه الدول في مواجهة الأزمة المالية . في هذا السياق أنعقدت عدة إجتماعات و لعل أبرزها قمة مجموعة العشرين للدول الصناعية و الناشئة المنعقد في 15 نوفمبر 2008 بواشنطن . و نص البيان الختامي لهذه القمة خطة عمل من محورين هما :

– التعاون الدولي في ضبط النظام المالي الدولي ، و إصلاح المؤسسات المالية العالمية لمساعدة الدول الفقيرة .

– إعداد خطة لدعم الشفافية و إستعادة الثقة في الاسواق فضلا عن تحسين ضوابط العمل بها ، مع العمل على مراجعة قواعد المحاسبة الدولية ، و تحسين أداء سبل تقويم الشركات لأصولها ، مع التأكيد على مبادئ إقتصاد السوق و التجارة الحرة و نظم الإستثمار.

و قد إتخذت القمة عدة قرارات هي : (18)

– إقراض صندوق النقد الدولي نحو 100 مليار دولار لمساعدة الدول الأكثر تضررا من الأزمة المالية .

– الدعوة لتشديد الرقابة على قطاعات الإئتمان .

– إنشاء هيئة لمراقبة أكبر ثلاثين مصرفا في العالم تحت مسمى هيئة المراقبين .

– مراجعة نظام التصويت داخل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لإفساح المجال أمام أكبر للاقتصاديات الناشئة .

يتضح أن مجموعة العشرين قد إتفقت فيما بينها على ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي ، و على أهمية تحديث نظمها المالية إلا أنها لم تلتزم بتنسيق موحد لتخفيض أسعار الفائدة ، أو إلزام الصين برفع سعر صرف عملتها أو الإنفاق على المشروعات العامة .

و رغم أهمية الإجراءات المتخذة على المستوى الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية إلا أنها غير كافية ، لذلك نقترح ما يلي :

– ضرورة إعادة النظر في النظام المالي العالمي حتى يصبح أكثر انضباط و يراعي مصالح جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية .

– إقامة نظام مالي عالمي جديد يرتكز على الشفافية و المسئولية و الممارسة المصرفية السليمة . مع وضع قواعد ثابتة لتحقيق الإستقرار المالي على صعيد المعاملات المالية الدولية .

– إن الرأسمالية بحاجة إلى إعادة النظر في نموذج التحرير المتوحش في إتجاه إعادة الإعتبار لدور الدولة في تحقيق التوازن الإقتصادي و تحقيق حد أدنى من العدالة في توزيع الدخل من خلال نظام الأجور و الدعم الإجتماعي .

– ضرورة مراجعة المعايير المحاسبية الدولية في إتجاه تجسيد القيمة العادلة للأصول دون أي تضخيم فضلا عن تنظيم الرقابة على البنوك و شفافية المعلومات المالية و الإدارة السليمة للمؤسسات .

– ضرورة تشجيع نمو الإقتصاد العيني الصناعي و الزراعي على حساب الإقتصاد الرمزي .

– تقييد عمليات المضاربة و مكافحة الإحتكار و حماية المنافسة من أجل صالح الإقتصاد و المجتمع .

– ضرورة تعديل معاهدة بريتون و ودز التي تنظم العلاقات الإقتصادية و التجارة الدولية بحيث تصبح تتناسب مع متطلبات العصر الحديث .

– ضرورة مراجعة دور صندوق النقد الدولي في ظل التطورات الإقتصادية العالمية حيث أنه أصبح لا يساير التطورات التي يشهدها القطاع المالي العالمي .

– ضرورة تنويع الإحتياطات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار .

– ضرورة ترشيد الإنفاق العام و الضغط على الواردات غير الضرورية لمواجهة النقص في حصيلة الصادرات .

– ضرورة توسيع التعاون العربي في مجالات الإستثمار و التجارة البينية لتعويض ركود أسواق الدول المتقدمة .

الخاتمة :

لقد بينت الأزمة المالية العالمية محدودية إقتصاد السوق في التصدي للأزمات ، و أن بعض إبتكاراته كالمشتقات المالية ساهمت في حدوث الأزمة ، و نظرا لخطورة سعر الفائدة في الإقتصاد العالمي ، و الذي يعتبر محرك النظام الرأسمالي ، مما يستدعي ضرورة البحث عن بدائل تمويلية من خلال البنوك الإسلامية التي تتميز بابتعادها عن الفائدة و تحريم المضاربة في النقود ، بالإضافة إلى إرتباط التمويل بالإقتصاد العيني .

التهميش :

1– نيفين الحلواني محمد ، إدارة الأزمات و السياحة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، 2004 ، ص 9.

2– إبراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009، ص 18.

3– ماجد سلام الهدمي و جاسم محمد ، مبادئ إدارة الأزمات : الإستراتيجية و الحلول ، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ، 2008 ، ص 20 .

4– إبراهيم عبد العزيز النجار ، مرجع سابق ، ص ص 21–22 .

5– قدي عبد المجيد ، الأزمة الإقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد 46 ، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، القاهرة ، 2009 ، ص 11 .

6– إبراهيم عبد العزيز النجار ، مرجع سابق ، ص 49 .

7– صلاح الدين حسن السيسي ، الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية ، مطبعة أبناء وهبة محمد حسان ، القاهرة ، 2008 ، ص 14 .

8- بوقصة سليمة ، الأزمة المالية العالمية و الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، 2009 ، ص 51 .

9- قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 13 .

10- عبد الحميد محفوظ الزقلعي ، وجهة نظر في الأزمة المالية العالمية ، مجلة الرباط ، العدد 44 ، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، القاهرة ، 2009 ، ص 1 .

11- إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق ، ص 72 .

12- نفس المرجع ، ص 86 .

13- محجوب بدة و آخرون ، تأثير الأزمة على الدول العربية و منظمة أوبك ، مجلة الأبحاث الإقتصادية ، العدد 12 ، تصدر عن دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 15 .

14- إبراهيم عبد العزيز النجار ، مرجع سابق ، ص 88 .

15- قدي عبد المجيد ، مرجع سابق، ص 23 .

16- إبراهيم عبد العزيز النجار ، مرجع سابق ، ص 76 .

17- نشير أنه بالنسبة للأزمة الآسيوية عندما قررت بعض الدول مثل أندونيسيا سنة 1997 تنفيذ خطط إنقاذية تعتمد على التدخل الحكومي ، تصدت لها الولايات المتحدة الأمريكية بإجبارها على تنفيذ خطط صندوق النقد الدولي القائمة على عدم تدخل الحكومة في أداء السوق .

18- صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق ، ص 31 .

المراجع

1- إبراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 .

2- بوقصة سليمة ، الأزمة المالية العالمية و الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، 2009 .

3- صلاح الدين حسن السيسي ، الأزمات المالية و الإقتصادية العالمية ، مطبعة أبناء وهبة محمد حسان ، القاهرة ، 2008 .

4- عبد الحميد محفوظ الزقلعي ، وجهة نظر في الأزمة المالية العالمية ، مجلة الرباط ، العدد 44 ، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، القاهرة ، 2009

5- قدي عبد المجيد ، الأزمة الإقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد 46 ، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، القاهرة ، 2009 .

6- ماجد سلام الهدمي و جاسم محمد ، مبادئ إدارة الأزمات : الإستراتيجية و الحلول ، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ، 2008 .

7- محجوب بدة و آخرون ، تأثير الأزمة على الدول العربية و منظمة أوبك ، مجلة الأبحاث الإقتصادية ، العدد 12 ، تصدر عن دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 .

8- نيفين الحلواني محمد ، إدارة الأزمات و السياحة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، 2004 .